



نخيل نيوز /متابعة

أعلنت الحكومة السورية المؤقتة برئاسة أحمد الشرع، الانسحاب من مفاوضاتها الجارية مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في باريس، داعية قسد إلى الانخراط في تنفيذ اتفاق 10 آذار 2025. ذلك رداً على مؤتمر عقده قسد مع مكونات سورية أخرى في مدينة الحسكة، أمس الجمعة، تحت اسم "وحدة موقف المكوّنات" دعا إلى "إنشاء دولة لا مركزية، ووضع دستور يضمن التعددية العرقية والدينية والثقافية".

ونقلت وكالة الأنباء السورية "سانا"، عن مصدر حكومي لم تكشف عن هويته، اليوم السبت 9 آب 2025، قوله إن "ما جرى في شمال شرق البلاد لا يمثل إطاراً وطنياً جامعاً، بل تحالف هشّ يضم أطرافاً متضررة من انتصار الشعب السوري وسقوط عهد النظام البائد، وبعض الجهات التي احتكرت أو تحاول احتكار تمثيل مكونات سوريا بقوة الأمر الواقع، وبالاستناد إلى دعم خارجي تلجأ هذه الأطراف والجهات لمثل هذه المؤتمرات هروباً من استحقاقات المستقبل، وتنكراً لثوابت الدولة السورية القائمة على جيش واحد، حكومة واحدة، وبلد واحد".

وأدان المصدر "بشدة" على لسان الحكومة "استضافة شخصيات انفصالية ومتورطة في أعمال عدائية، في خرق واضح لاتفاق 10 آذار، وتحمل قسد وقيادتها المسؤولية الكاملة عن تداعيات ذلك"، إذ "تعتبر الحكومة أن هذا المؤتمر محاولة لتحويل الشأن السوري، واستجلاب التدخلات الأجنبية، وإعادة فرض العقوبات، وهو ما تتحمل قسد تبعاته القانونية والسياسية والتاريخية".

وقال المصدر "هذا المؤتمر شكّل محاولة لعرض طروحات تتعارض مع اتفاق 10 آذار، سواء بالدعوة إلى تشكيل (نواة جيش وطني جديد)، أو إعادة النظر في الإعلان الدستوري، أو تعديل التقسيمات الإدارية، رغم أن الاتفاق نص بوضوح على دمج جميع المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن مؤسسات الدولة، وضمان الحقوق على أساس الكفاءة لا الانتماء"، عاداً هذا المؤتمر "خرقاً للاستحقاقات التي باشرت الحكومة السورية في تنفيذها، بما في ذلك تشكيل هيئة العدالة الانتقالية وبدء أعمالها، ومسار الحوار الوطني الذي أطلقتته الحكومة السورية في شباط الماضي والمستمر حتى

بحسب قول المصدر إن مؤتمر قسد "يمثّل تهرباً من تنفيذ استحقاقات وقف إطلاق النار ودمج المؤسسات، واستمراراً في خرق الاتفاق، وهو في الوقت ذاته غطاء لسياسات التغيير الديمغرافي الممنهج ضد العرب السوريين، تنفيذها تيارات كوردية متطرفة تتلقى تعليماتها من قنديل".

وأعلن المصدر عن الانسحاب من المفاوضات الجارية مع قسد برعاية فرنسية، وقال: "الحكومة تؤكد أن هذا المؤتمر شكّل ضربة لجهود التفاوض الجارية، وبناء على ذلك فإنها لن تشارك في أي اجتماعات مقررة في باريس، ولن تجلس على طاولة التفاوض مع أي طرف يسعى لإحياء عهد النظام البائد تحت أي مسمى أو غطاء"، داعياً قسد إلى "الانخراط الجاد في تنفيذ اتفاق 10 آذار"، كما دعا "الوسطاء الدوليين لنقل جميع المفاوضات إلى دمشق باعتبارها العنوان الشرعي والوطني للحوار بين السوريين".

وأكد المصدر في الحكومة السورية في حديثه أن "حق المواطنين في التجمع السلمي والحوار البناء، سواء على مستوى مناطقهم أو على المستوى الوطني، هو حق مصون تضمنه الدولة وتشجّع عليه، شريطة أن يكون في إطار المشروع الوطني الجامع الذي يلتف حول وحدة سوريا أرضاً وشعباً وسيادة. وأن للمجموعات الدينية أو القومية كامل الحق في التعبير عن رؤاها السياسية وعقد اجتماعاتها وتأسيس أحزابها ضمن الأطر القانونية الوطنية، شريطة أن يكون نشاطها سلمياً، وألا تحمل السلاح في مواجهة الدولة، وألا تفرض رؤيتها على شكل الدولة السورية".

ولفت "إن شكل الدولة لا يُحسم عبر تفاهات فئوية، بل عبر دستور دائم يُقرّ عبر الاستفتاء الشعبي، بما يضمن مشاركة جميع المواطنين على قدم المساواة، ويحق لأي مواطن طرح رؤاه حول الدولة، لكن ذلك يتم عبر الحوار العام وصناديق الاقتراع، لا عبر التهديد أو القوة المسلحة".